

توجيه من التربية بعدم استيفاء أجور ترويج المعاملات التعاقد



وجاء القرار في ظلّ الخلافات المتعلقة بشأن تحديد بداية التعاقد إما من بداية العام الحالي بحسب مطالب المحاضرين، او من تأريخ التعاقد وفق ما اوضحته لجنة التربية النيابية.

وأوضح مدير تربية بغداد الكرخ الثانية الدكتور قيس الكلاي لـ"الصباح": انه "تم التوجيه بعدم استيفاء اي اجور من المحاضرين المجانيين اثناء ترويج معاملة التعاقد"، منوها بأن "المديرية ستحاسب الادارات المدرسية التي تخالف التعليمات الخاصة بهذا الشأن".

واشار الكلاي إلى أن "هذا التوجيه جاء استنادا لتحديد وزارة التربية مدة العقد الرسمية والمصادقة عليه"، مؤكدا "الايغاز لادارات المدارس باكمال المعاملات باسرع وقت وارسالها إلى المديرية لاكمال عملية التعاقد مع المحاضرين للاستفادة من خبراتهم التربوية التي ستدعم المدارس بمختلف الاختصاصات الانسانية والعلمية".

وكانت لجنة التربية النيابية أوصت مؤخرا بأن يكون التعاقد مع المحاضرين بأثر رجعي، وطالبت وزارة

التربية بأن يكون التعاقد من 1 / 1 / 2021 لضمان الحقوق المالية للمحاضرين التي تم تخصيصها لهم في موازنة العام الحالي.

من جانبه، أوضح مسؤول الشعبة القانونية في تربية الكرخ الثانية مصطفى الصائغ لـ "الصباح" أن "المديرية تعتمد نسخة العقد الواردة من وزارة التربية وعند التوقيع تكون هناك ثلاث نسخ منها".

وأضاف أن "المحاضرين المجانيين في حال كانوا من المتقاعدين يتم إلغاء الراتب التقاعدي لديهم إذا تم تحويلهم إلى عقد"، وتابع "المحاضرين ممن لديهم امر اداري وتاريخ مباشرة لغاية الاول من ايار 2020 مشمولون بالتحويل إلى عقد، وممن لا يملكون امرا اداريا او تاريخ مباشرة غير مشمولين".

وأشار إلى أن "المديرية ستوقف تسلم المعاملات الخاصة بالمحاضرين في السادس من ايار المقبل، ليتم تصديرها بالشعبة القانونية لغرض اكمال المعاملة وتبصيم المحاضر ورفع عقده للجهات المعنية لغراض صرف الراتب الخاص بكل منهم".

وكان المحاضرون والاداريون المجانيون قد هددوا باغلاق وزارتي التربية والمالية بعد مماطلة الوزارتين باصدار تعليمات لعقودهم وعدم تحديدها مع بداية العام الحالي.